



الحلقة ١٨

بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وإن كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي نراه الآن ويفاجئنا .
الحكي هذه المرة ، له ميزة أخرى . فهو يكشف أن العديد من رجالات الدولة الذين لم تكن ترى منهم سوى صفحة التجهيم واليباس هم بعد التقاعد أصحاب بديهة راقية وتسعهم النكتة عندما ترحمهم الأسئلة .

ملك التل

حديث السياسي ، بعيداً ههنا عن السياسة ، بات وكأنه تهمة بالغياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة بجفاف الذاكرة .
ذوات سبق وتحديثا ، بعيداً عن السياسة ، وكانوا متعنين في سردهم الهائلي ، اختلفت نبرة الكثيرين منهم هذه المرة . حديثهم أضحي أكثر إثارة

هل يمكن العثور على سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكم بلسانه بحيث يكتفي بالحديث ، بعيداً عن السياسة ، وفي هذا الوقت بالذات؟ نقصد في فصل ، الربيع العربي ، الذي أصبح فيه كل شيء سياسة ، وسياسة تقوم في فائض الشك ونكبات الريية ومحضرات رفع الصوت .
في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة ، كان الحديث ، بعيداً عن السياسة ، مغرباً وممتعاً للسياسيين المحترفين ، فما يعرفونه ويجهله الشارع ، هو أكثر بكثير مما يودون الخوض فيه . الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء بالخضراء ..

طاهر المصري ضمير السياسة الأردنية .. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (١٤-١)

عن قرار فك الارتباط فان لديه ما يقوله من تفاصيل قد لا يعرفها الكثيرون .
أبو نشأت الذي أنهى دراسته في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأ حياته الوظيفية في البنك المركزي أيام تأسيسه (براتب ٤٥ ديناراً شهرياً) . مروحة المهام التي تولها بعد ذلك توسعت ، من النيابة إلى الوزارة إلى رئاسة الحكومة إلى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الأعيان . هذا عدا التمثيل الدبلوماسي للاردن والمهام القومية المدنية . وفيها كلها ظل متمسكاً بمنظمة المبادئ الشخصية التي يقول في مدونته الشخصية على الانترنت أنها ألفت بظلالها على مسيرته السياسية والاجتماعية . ولعلها هي ذاتها الاطباع الشائع عنه بأنه رجل لا يضيع بوصلته ..

بعضاً مما أوردته موسوعة ويكيبيديا عن الرجل . فهي تنقل كلمة المغفور له بإذن الله الملك الحسين عندما قال له ، «ما تعاملت مع إنسان أشرف منك يا طاهر» . وفي سياق آخر يوصف أبو نشأت بأنه ضمير الحياة السياسية الأردنية ، كونه يؤمن بمدينة الدولة إيماناً أهله لأن يتولى على المستوى القومي مسؤولية قطاع المجتمع المدني في الجامعة العربية أيام تعاطف الإحساس بضرورة الإسراع في الإصلاح . فقد نشأ الرجل على الإيمان القومي حد التصوف . وهو يعتبر وحدة الضفتين تحدياً قومياً وطنياً لاتفاقية سايكس بيكو . وفي تسديده لمفهوم وسلوكيات الوحدة الوطنية كان الأبعد عن جدل المحاصصة والحقوق المنقوصة . وحين يتحدث في هذه الحلقات

الاردني الهاشمي ، موروثاً عائلي سابقاً لوحدة الضفتين عام ١٩٥١ . وقد عززه الرجل بالممارسة الشخصية الشاقفة . في عام ١٩٩١ أتر أن تستقبل حكومته على أن يحل مجلس النواب ، فسُجلت له ضمن سفر الحياة الديمقراطية . كان له حضوره في لجنة الميثاق الوطني ، ومن فوقها بنى جهوداً أثرية في رئاسة اللجنة الوطنية الأخيرة للحوار السياسي . وحين يسأل الرجل عن تجربته مع الإخوان المسلمين في حكومة الـ ٩١ وفي لجنة الحوار فإنه يستذكر تفاصيل تستحق التسجيل في قاموس الحياة المدنية والحراك الديمقراطي ، حيث الاختلاف السياسي لا يؤثر على الإحترام الشخصي المتبادل . حتى لا ننقل على تواضع الرجل بأوصاف وأقارب إيجابية يعرفها الجميع ، فإننا نقتطف

الوحيد الذي ، نجا ، من هاتين الصفتين . فالرجل لشدة تواضعه وعزوفه الفطري الصادق عن سماع التبريط الفائق ، لن يرضيه أن يقال عنه أنه من رجال الدولة ذوي السوية الضريفة الذين لم تحرقهم السلطة ولم يندرجوا في الاصطفاات الخلافية ولم تتلوث أيديهم بالمواقف السياسية أو المالية . ولأنه كذلك فإن التحرش بذكرته السياسية لسنوات العشرين الماضية مسألة صحفية ممتعة . في المملكة المغربية يطلقون على رجالات الدولة المرصودين للمهام الكبيرة ، تعبیر رجال «الخزان» ، باعتبارهم يفترض أن يكونوا ثقة عدولاً أقوياء وذوي أفق مبدع لتولي القضايا المفصلة أو الصعبة . أبو نشأت (ونشأت أيضاً اسم والده) له في «الخزان

الذين حاولوا توصيف الحياة السياسية الأردنية ، تفاوتت تصديراتهم بشدة على أمور كثيرة ، لكنها اتفقت على نقطتين : الأولى أن هذه الحياة السياسة محرقة لرجالاتها ، وبالذات في السنوات العشرين الماضية . فلم يغادر رئيس وزراء إلا وكان التصور أنه لن يعود بعدها لكثرة ما كانت تلحقه في أيامه الأخيرة من حملات تغيير . والصفة الثانية للحياة السياسية الأردنية أنها بدون ذاكرة مدونة . لا تفسير واضحاً لهذه الظاهرة سوى احتمال أن يكون رؤساء الحكومات السابقون لا يريدون تدوين مذكراتهم لكثرة ما التبس فيها من أمور يصعب تدوينها بموضوعية .
طاهر المصري ، رئيس مجلس الأعيان والرئيس الأسبق للوزراء ، لا يريد أن نقول أنه

نُسب لي في تلفزيون دبي ما لم أقله . والإعلامي يسأل ما يشاء سياسياً .. و تحريف الإيجابية أمر يخالف أخلاقيات المهنة

يقبلون بهذا الأمر .
في الحلقة القادمة : طاهر المصري والإخوان المسلمين ، استراحة ،
ما السبب الذي تعجز به الدولة ممثلة بكافة أجهزتها التشريعية والتنفيذية والأمنية عن تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة ، رغم وجود يافطات كثيرة تتضمن هذه الجملة؟
ليس من سمة المجتمع الأردني التقيد بمفهوم سيادة القانون . الخطأ يقع على الحكومات وعلى النواب والأعيان الذين يقرون القانون وهم يقومون بالتدخين تحت القبة ، ويقع على النواب والأعيان أيضاً عندما يصدر قانونا للسير ويحددون نوع نمر السيارات ويخالفونها . الخطأ يحصل في مفهومنا لتطبيق سيادة القانون . وما يسري على التدخين يسري على الوساطة والمحسوبية وعلى كل شيء . فلسفة جزء من المجتمع الأردني هي الوساطة . هكذا هي طبيعة المجتمع الأردني .. مفهوم سيادة القانون غير متمكن لدينا .

إذا التزم الإعلام الأردني بالتفريق

بين «الخبر» و«الرأي الشخصي» ، فنحن

بأف خير لكن لا بد من وضع قواعد

ورقابة ذاتية من السلطة الرابعة

حصل في الموقع الالكتروني لتلفزيون دبي ، ليس بعيداً في الزمن والنوعية عن الذي يعتري بعض الإعلام الأردني وبالذات المواقع الالكترونية من اتهامات وصلت أحياناً باغتيال الشخصية وتكبير الحجر في موضوع محاربة الفساد . ولذلك سألته إن كان هو شخصياً مع فكرة تغليب العقوبة في قانون المطبوعات أو في القوانين الجزائية الأخرى على قضايا التشهير و اغتيال الشخصية قال :
مجلس الأعيان وأنا بالذات كنا وراء إلغاء المادة ٢٣ وذلك حماية لحرية الصحافة وتحديد المواقع الالكترونية . لكن بنفس الوقت يجب أن نسعى لزيادة الدقة والمهنية في الأخبار . ففي المعايير المهنية الصحفية العالمية هناك ما يسمى (NEWS VIEWS) أي الأخبار والآراء . أنت مسؤول عن الأخبار التي تقولها ، وتحاسب إذا كانت خطأ . لكن رأيك لا تحاسب عليه لأنك حر فيه . هذا المعيار إذا تم تطبيقه في الإعلام الأردني ستكون بأف خير ، ونسير بطريق إصلاحية إعلامي صحيح . المهم المهنية ؛ أما حرية الرأي فيجب أن لا تفسد . أنا ضد أن يتم تحديد قيود على الإعلام تحت ادعاءات مختلفة . لكن أيضاً ضد أن لا تكون هناك مهنية ، فلا بد من وضع قواعد ورقابة ذاتية من قبل السلطة الرابعة نفسها لعدم الإضرار بسمعة البلد أو بسمعة المواطنين ، لكن دون الدخول عليهم بقوة القانون . البعض يتهم سياسيين أو مسؤولين سابقين أنهم يقفون وراء بعض المنابر الإعلامية الالكترونية ، يقولونها ويستخدمونها في «حرب الأضباع» بين مراكز القوى .. كما يجب البعض ان يسميها :
يقال مثل هذا الكلام ، وهو أمر مؤسف ينبغي ان لا يحصل . وأنا أؤم الإعلاميين أنفسهم الذين

وللوطن الأردني خارج حدود الأردن . لا أقبل أن أماجم الأردن في التلفزيونات العربية ، بينما في المقابلات سواء في التلفزيون أو الاذاعة أو الصحف المحلية داخل الوطن أكون أكثر وضوحاً . من ناحية وطنية يجب أن نبقي هذه الأمور بيننا . لذلك لم أجب بالطريقة التي توقعتم المدينة أن أجيبها عليه .
بناء على هذا الإشكال الذي حصل ، ألا ترى وجوب التشدد في محاسبة وسائل الإعلام الالكترونية وغيرها إذا ما اقترفت إساءات متعمدة أو اغتيال شخصية؟
موضوع اغتيال الشخصية أمر سيئ جداً ويجب أن يتم التعامل معه من هذا المنطلق . لكن الأسئلة الصحفية المشيرة أو المحرجة لا أعتقد أنه يجب أن يحاسب عليها بنفس الطريقة . أرى أن من حق الإعلامي أن يسأل أسئلة واضحة وجريئة ، ومن حق المستجوب أن يجيب بالطريقة التي يراها مناسبة . أعتقد أن هناك أسئلة وأموراً كثيرة مخيئة في بلادنا العربية لا بد من كشفها ، وهذا واجب السلطة الرابعة ، الإعلام ، أن يكشف هذه القضايا لكن بطريقة مهنية وأخلاقية . أنا لم أغضب من السؤال الذي طرح من مذبة تلفزيون دبي ، رغم أنه طرح بأسلوب غامض . واجبها كاعلامية أن تطرح ما تشاء من الأسئلة الواضحة والمحددة . ليس لدي أي اعتراض على السؤال . كسؤال سياسي كان مقبولاً وضمن نطاق المهنة وكشف الحقائق . لكن اعترضني كان على ما نشر في الموقع الالكتروني حيث نسبوا لي ما لم أقله ، وهذا يخالف أخلاقيات المهنة . حديث أبو نشأت عن التشويه أو التحريف الذي

كان من الضروري من وجهة نظري أن أوضح هذا الأمر الذي وضع بطريقة مضخمة جداً وخارجة عن السياق . نسبوا لي ما لم أقله بالمعنى الحرفي الذي قصدت . أنا واثق من كل ما قلته وأعرف ماذا تحدثت به ، لكن التحضير للمقابلة لنشر الخبر ظهر قبل المقابلة بحوالي أربعة أيام فلم أرد أن يبني القيل والقال وتجاذب الكلام والسكوت مدة طويلة ، لأن السكوت قد يعني عند الناس أنه إما قبول أو عدم اعتراف . فاضطررت أن أصدر بيانا توضيحياً كخطوة أولى نحو التوضيح الكامل عندما تنازع المقابلة . أذيعت المقابلة وكان هناك تطابق بين ما قلته في البيان وبين ما قلته في المقابلة . الصحيح أن هذه أمور يحصل بها الفلتات كبير جداً ، ويجب أن نتابعها . فنحن نعمل في الحقل العام ، ومعرضون في هذه الأيام لكل أنواع الانتقاد والتشويه في بعض الأحيان واغتيال الشخصية . لكن توضيحي كان به جلاء وفيه هدوء وأدب في التعامل . أعتقد أن التوضيح كان ضرورياً وأدى الغرض وعندما شاهد الناس المقابلة ظهر أنني كنت مستهدفاً ولم يكن حقيقة ما قيل . أعتقد أن التوضيح كان لازماً لغاية الحقيقة .

فرق كبير بين أن ينمذ السياسي على موقف أو تصرف اتخذه ، وبين أن يضطر لتوضيح ما التبس من ذلك الموقف أو لتصحح ما اعتراه من تحريف أو تشويه ممتد .
الرئيس طاهر المصري لم يسبق أن نُقل عنه طوال ما يزيد عن ربع قرن من العمل العام في عديد مواقع المسؤولية ، أنه ندم على موقف أو إجراء قام به . ولا أذكر للرجل انه اضطر يوماً لمثل الذي فعله الأسبوع قبل الماضي ، أن يصدر بيانا بشأن المقابلة التي أجراها معه تلفزيون دبي ونسبوا له ما لم يقله . هو لم يعقب على المقابلة التي سمعها الكثيرون لكنه عقب على البيان الذي صدر عن المقابلة قبل بثها بأربعة أيام وتضمن قراءة محرقة لها . كانت «حركة» مربية أكثر لزوماً من ان يتجاوزها سياسي «طويل الجال» كطاهر المصري ، خصوصاً أن النشر عن المقابلة قبل أن تنازع كان أمراً مثيراً للشبهة فرض نفسه على كل الذين التقوا الرجل في حينه ، ونحن منهم ، بأن يكون مدخلاً للحديث .
كان أمراً غير معهود أن يضطر أبو نشأت لإصدار بيان توضيحي لما فعله تلفزيون دبي في المقابلة التي قلمت أنهم نسبوا لكم ما لم تقولوه شيء من التوضيح؛

العاملون في الحقل العام

معرضون في هذه الأيام لكل

أنواع الانتقاد والتشويه وربما

اغتيال الشخصية



في مجلس الامة - الجلسة المشتركة ٢٠١١



في حفل عيد الاستقلال ٢٠١١

ألوم الإعلاميين أنفسهم إن صح أن بعض المنابر والمواقع الإخبارية ممولة ومستخدمة من سياسيين أو غيرهم